أوراق كارنيغي

بناء التعاون في الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط

بول سالم

فيما تقلّص الولايات المتحدة تدريجياً وجودها في الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط، على دول المنطقة أن تبني أساساً وإطاراً لإدارة علاقاتها في مابينها.

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن • موسكو • بيجينغ • بيروت • بروكسيل

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

العدد 24 حزيران/يونيو 2010

© 2010 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.**

يمنع نسخ أو نقل أيّ جزء من هذا المنشور بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 **شارع ماساشوستس**، NW
واشنطن، العاصمة 20036
هاتف: 202-483-7600

فاكس: 202-483-1840
www.CarnegieEndowment.org

أوإلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، **شارع الأمير بشير**
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 9611991491
فاكس: 9611991591
ص. ب: 11 – 1061 **رياض الصلح**
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:
http://www.CarnegieEndowment.org
تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي

أوراق كارنيغي عبارة عن دراسات من إعداد الباحثين في المؤسسة ونظرائهم من مؤسسات أخرى. تشمل السلسلة أبحاثاً جديدة آنية ومقتطفات أساسية من أبحاث أوسع يجري العمل عليها. نرحب بتعليقات القرّاء. يمكنكم إرسال تعليقاتكم إلى «مشروع الديمقراطية وسيادة القانون» على العنوان البريدي للمؤسسة أوعبر الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

المؤلف

بول سالم هو مدير مركز كارنيغي للشرق الأوسط. قبل انضمامه إلى كارنيغي في العام 2006، تولّى منصب مدير عام مؤسسة فارس، وبين العامين 1989 و1999، أسّس وتولّى إدارة «المركز اللبناني للدراسات»، وهو مركز الأبحاث الرائد في مجال السياسة العامة في لبنان. ويعلّق سالم بشكل منتظم على القضايا السياسية الخاصة بالعالم العربي في المحطات التلفزيونية والإذاعية والمطبوعات المختلفة.

يودّ المؤلّف أن يشكر الباحثَين المساعدَين مايكل هوير وساريا فرنسيس، والمتدرّبَين زينا عازم وسينان بولاك من مركز كارنيغي للشرق الأوسط على مساعدتهم الثمينة في البحث عن المراجع والمعلومات الضرورية لهذه الدراسة.

المحتويات

ملخص 3

مقدمة 4

اضطراب مابعد حرب العراق 5

الاتجاه العالمي نحو التعاون الإقليمي 7

خلفية تاريخية 9

محاولات التعاون الإقليمي 10

المواقف تجاه الإطار الإقليمي 13

شبكات علائقية إيجابية وسلبية 15

التفاعل الاقتصادي المتنامي 15

التداخل الأمني المتبادل 18

ديناميكيات واحتمالات 20

المخاطر على الاستقرار 20

السياسة الداخلية 22

سيناريوهات متعدّدة 23
المضي قدماً 24
القوى الخارجية 26
المراجع 28
ملاحظات 29

ملخص

في الوقت الذي تهاوت فيه معالم نظام الشرق الأوسط القديم، بعد الاجتياح الاميركي للعراق، ينشأ واقع جديد حيث تجد تركيا وإيران ودول المشرق العربي والخليج نفسها في اطار علاقات اقليمية جديدة ، تشوبها توترات كما تفتح الأفق على فرص وامكانات . انهيار العراق كدولة مركزية قوية قلب دور العراق من الدولة – الحاجز الى الدولة – الساحة للصراع الاقليمي والدولي، وأدّى إلى التداخل والتدافع بين تركيا وإيران والدول العربية. وسيرغم الانسحاب من العراق الذي تزمع القوات الأميركية القيام به، الدول المجاورة على إيجاد وسائل جديدة لإدارة علاقاتها في مابينها من أجل استبعاد الصراعات والمخاطر وتوسيع رقعة المصالح المشتركة والبناء عليها.

خلال معظم سنوات القرن العشرين، لم تُبدِ تركيا وإيران اهتماماً كبيراً بالعالم العربي. لكن النظرة تغيّرت منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، وصعود الأحزاب الإسلامية في تركيا. كان العالم العربي معزولاً أيضاً عن النفوذ الإقليمي خلال معظم سنوات القرن العشرين، وكان مُنَظَّماً وفقاً لفكرة القومية العربية، في ظلّ الزعامة المصرية ومن ثمّ في ظلّ ائتلافات متنوعة من الدول العربية. غير أن انسحاب مصر من دورها القيادي في العالم العربي في العام 1979، والغزو العراقي للكويت في العام 1990، شكّلا ضربة قاسية للتضامن العربي.

في السنوات الأخيرة، ازداد التعاون الثنائي السياسي والاقتصادي، وحتى الأمني، بين العديد من بلدان الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط. الاّ أنّ دولاً رائدةً، مثل المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا، لاتزال لديها رؤى متنافسة ومتناقضة إزاء مستقبل المنطقة. وعلى الرغم من أن هذه الدول بنت علاقات ثنائية في معظم الحالات، إلا أنها لم تَبنِ حتى الآن أطراً فعّالةً للتواصل والتعاون الاقليمي.

علماً أنّ تحقيق التقدّم باتجاه التعاون الاقليمي سيكون أمراً صعباً في خضم الأزمة حول البرنامج النووي الإيراني، إلا أن لبلدان الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط مصالح طويلة الأجل في الاستقرار والازدهار، حيث تكمن مصالحها في نهاية المطاف، في وضع إطار واقعي وعملاني للتعاون الإقليمي. ومن شأن هذا الإطار، الذي يُفترض أن يقوم على التفاهم الأمني والتعاون السياسي والاقتصادي، أن يخفف التوترات والصراعات المتبادلة ويتصدّى للتهديدات والمخاطر ويبني المصالح الاقتصادية المشتركة، ويشجع على انتهاج سياسات أكثر اعتدالاً في أنحاء المنطقة كافة. لا يفترض

أن يحلّ هذا الإطار محلّ جامعة الدول العربية أو غيرها من الأطر التي تشترك فيها تركيا وإيران، لكنه يُفترض أن يكون مُكَمِّلاً لها.

ومن الهام أن تدرك الولايات المتحدة والدول الأخرى في المجتمع الدولي أن لها مصلحة أيضاً في قيام نظام تعاوني إقليمي في الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط. فلا تستطيع الولايات المتحدة أن تحمي مصالحها عبر الحروب المتكررة والانتشار العسكري إلى أجل غير مُسَمّى؛ ولا تستطيع دول أوروبا وآسيا أن تؤمّن تصدير الطاقة اليها إلا عبر استقرار وانفتاح المنطقة، الأمر الذي لا يؤمّن بشكل ثابت ومستدام إلا عبر تفاهم وتعاون دول المنطقة. وعلى غرار مناطق أخرى في العالم، فإن بلدان الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط في حاجة إلى وضع أطر للتواصل والتعاون المشترك للحدّ من المخاطر، واعتماد سياسات متجانسة، والبناء على المصالح المشتركة.

مقدمة

لقد أدّت إطاحة النظام العراقي في العام 2003، والانهيار اللاحق لسلطة الدولة، إلى تغيير الخطوط العامة الجيوستراتيجية للجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط. وعلى مدى معظم سنوات القرن العشرين، حدّد العراق الحدود الشمالية الشرقية للعالم العربي، وكان بمثابة سدّ في مواجهة القوة الإيرانية والتركية. وعندما انهارت الدولة العراقية، تحوّلت البلاد من حاجز إلى ساحة للصراع الإقليمي والدولي، تغذّيها الانقسامات الطائفية والعرقية، وإغراء الموارد النفطية. وعلى مدى معظم عقود القرن العشرين، اتّجهت كل من إيران وتركيا بأنظارها نحو الغرب. ومع ذلك، أعادت كل منهما في العقود الأخيرة، اهتمامها القوي بالجوار العربي والإسلامي إلى الجنوب.

هذه التطوّرات خلقت شبكةً جديدةً من المصالح والمخاطر والتفاعلات بين بلدان الجزء الشرقي من الشرق الأوسط: تركيا، وإيران، وسورية، والعراق، والمملكة العربية السعودية، وبقية دول مجلس التعاون الخليجي. [1] أقامت تركيا وإيران علاقات قويةً مع بعضهما البعض، كما أقامت كل منهما علاقات قويةً مع عدد من الدول العربية. ومدّت العديد من الدول العربية يدها إلى تركيا وإيران أو كليهما، فيما سعى البعض الآخر إلى صدّهما وإبقائهما بعيدتين. ازدهرت التجارة والتعاون في مجال الطاقة على طول بعض المحاور، لكن تصاعدت حدّة التوتّرات والصراعات بالوكالة على طول محاور أخرى، ولاسيما بين إيران والمملكة العربية السعودية. وقد ازدادت العناصر الإيجابية للارتباط – التجارة والاتصالات السياسية والتعاون الأمني – لكن الجوانب السلبية للارتباط (الشعور بالتهديد والصراع بالوكالة proxy conflict) ازدادت هي الأخرى. على الرغم من التداخل المتزايد، والمخاطر العالية المحيطة بقضايا الطاقة والأمن، لايزال الجزء الشرقي من الشرق الأوسط مضطرّباً وغير

مستقرّ. ثمة تنافس وتوتّر، لكن لا أثر البتة للخطوط العامة لإطار اقتصادي أو سياسي أو أمني جامع. ثمة مصلحة لدول المنطقة (كما للقوى الخارجية) في زيادة الاستقرار في هذه المنطقة. ومع أن إقامة إطار كامل للتعاون الإقليمي أمر سابق لأوانه في الوقت الراهن – ولاسيما في ضوء المواجهة الجارية حول القضية النووية الإيرانية – إلا أن ذلك يمثّل هدفاً هاماً على المدى الطويل، ينبغي أن يكون عنصر أساسي في التخطيط السياسي والاستراتيجي في عواصم المنطقة.

اضطرابات مابعد حرب العراق

أثّر غزو العراق في العام 2003 وتداعياته على دول الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط، إذ عنت الحرب في العراق إزاحة عدو إيران اللدود، ومنحت طهران الفرصة لتوسيع نفوذها في العراق، لكنها جلبت أيضاً الجيش الأميركي إلى حدود إيران الجنوبية، فضلاً عن حدودها الشرقية، حيث كانت القوات الأميركية منتشرة في أفغانستان. لم يَعُد لزاماً على المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي التعامل مع نظام خطر في بغداد، بيد أن إضعاف العراق كان يعني تمكين إيران وبروز التحدّيات الشيعية للهيمنة السنّية في العراق وفي أماكن أخرى. لقد جرى تخليص سورية من منافس لدود، لكنها وجدت نفسها أيضاً في مواجهة حقيقة وجود جيش أميركي معاد على حدودها، وخطر ازدياد الانقسامات الطائفية في المنطقة الأمر الذي قد يؤثّر على أمنها. أما تركيا فعارضت الغزو الأميركي للعراق، وخشيت من أن انهيار السلطة في بغداد من شأنه أن يؤدّي إلى استقلال الأكراد في شمال العراق، وإحياء الحراك الانفصالي الكردي في شرق تركيا.

في السنوات القليلة الأولى التي أعقبت الغزو في العام 2003، ركّزت دول المنطقة انتباهها بشكل رئيس على قراءة النوايا العسكرية والسياسية للولايات المتحدة – ولاسيما تهديدات إدارة الرئيس جورج بوش لسورية وإيران – وعلى التعاطي مع واقع انزلاق العراق إلى حرب أهلية. ومع ذلك، بحلول العام 2008، كان العراق ابتعد عن حافة الهاوية، وتخلّت الولايات المتحدة عن خطابها لتغيير النظام في سورية وإيران، ووقّعت اتفاقاً للانسحاب من العراق، وانتخبت رئيساً جديداً ملتزماً بذلك الانسحاب، وحاملاً رسالة إيجابية تجاه المنطقة.

وفيما تقلّص الولايات المتحدة تدريجياً وجودها في الجزء الشرقي من الشرق الأوسط، على دول المنطقة أن تتفاهم على مستقبلها المشترك، غير أنها مع ذلك، تفتقر إلى رؤية مشتركة تجاه ذلك المستقبل أو حتى إطار عملاني لمناقشة معالمه وبناء مقوماته.

فإيران تدعو إلى إقامة منطقة تلتئم حول مقاومة الهيمنة الخارجية، بحيث تكون هي نفسها القوة الأولى فيها. وهي تدّعي بأن حجمها ومركزيتها ومواردها، وعملية التجديد الإسلامي فيها، وتحديها

للقوى الخارجية، والتقدّم التكنولوجي الذي أحرزته يبرّر هذا الموقف. أما المملكة العربية السعودية فتتصوّر إقامة منطقة منفتحة على دول الخارج حيث تضمن فيها الولايات المتحدة أمن الخليج، وتنظر السعودية الى نفسها كقوة موازنة للقوة الإيرانية، نظراً لما تملكه من موارد نفطية وموقعها المركزي في العالم الإسلامي. وبالنسبة إلى تركيا فتودّ أن ترى منطقة أقل إديولوجية يتم فيها السعي إلى تحقيق المصالح الأمنية والاقتصادية بصورة براغماتية في إطار من التعاون الإقليمي.

سعت إدارة الرئيس جورج بوش الإبن إلى بناء أمر واقع جديد في العراق يخضع إلى النفوذ الأميركي، واحتواء إيران وعزلها. وتم السعي إلى تحقيق الهدف الأول عن طريق زيادة عديد القوات الأميركية في العراق، والثاني من خلال التهديدات المباشرة والعقوبات، ومحاولة جعل الدول العربية تصطفّ ضدّ إيران، وعرقلة التعاون التركي-الإيراني. وقد شاركت إدارة الرئيس بوش في اجتماعات «دول جوار العراق» بيد أنها استخدمتها فقط لإدارة الصراع بالحدّ الأدنى. كما واصلت الولايات المتحدة اعتبار إيران وسورية عدوّين طيلة هذه الفترة، ولم تتصوّر أو تشجّع نشوء أي اطار تعاون اقليمي قد يجمعها مع السعودية والامارات والعراق وتركيا وغيرها من دول المنطقة.

أما إدارة باراك أوباما فتسعى إلى الانسحاب من العراق مع الحفاظ على الاستقرار هناك، وتريد الوصول الى تفاهم مع إيران. وهي سعت إلى تحقيق الهدف الأول بشكل مباشر عبر تنفيذ اتفاق الانسحاب التدريجي، والثاني من خلال محاولة التفاوض في العام 2009. وبقيت إدارة أوباما غير متحمّسة في شأن مسألة التعاون التركي-الإيراني، كما أنها استمرّت في تشجيع الدول العربية الصديقة على الاصطفاف ضدّ إيران. وعدا ذلك، تخطّط الإدارة للإبقاء على وجود عسكري طويل الأمد في منطقة الخليج، وعرضت توفير بطاريات مضادة للصواريخ إلى حلفائها العرب هناك لحمايتهم من أي هجوم إيراني مُحتَمَل.

لاتزال الولايات المتحدة تنظر إلى الانقسام في الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما بين إيران وجيرانها، باعتباره أمراً محورياً وضرورياً لحماية مصالحها الاستراتيجية هناك. وقد كان الانقسام هو السياسة المُتَّبعة منذ العام 1979، ويشكّل حالياً جزءاً من منطق الضغط على إيران حول المسألة النووية. ومع ذلك، هذا النهج يخفق في أن يدخل في حسابه الآثار الأخرى لهذه السياسة في منطقة حيوية وحساسة تحوي معظم موارد الطاقة في العالم. وتشمل هذه التأثيرات التوترات المتصاعدة مع إيران، الامر الذي يغذّي بحدّ ذاته الطموحات النووية الإيرانية كما يطرح سؤال الحاجات النووية لدى الدول الأخرى؛ ويفاقم التوتّر في منطقة غير مستقرّة كانت مسرحاً للحروب والاحتلالات الكبرى في معظم السنوات الثلاثين الماضية، ويحول دون ظهور التعاون الإقليمي ومبادرات بناء الثقة أو المؤسسات التي من شأنها خفض حدّة التوتّر والتوصّل إلى حلول للأزمات

الراهنة.[2]

من المفهوم أن يتركّز الاهتمام اليوم على المسألة النووية الإيرانية. وقد تذهب المسألة النووية في إحدى اتجاهات ثلاث: إما أن تُحَلّ بالطرق الدبلوماسية، أو تؤدّي إلى حرب، أو تبقى في الحالة الرمادية من التوتّر والغموض المستمرّين. وبغضّ النظر عن كيفية تطوّر المسألة النووية الايرانية، سيبقى الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط بحالة عدم استقرار طالما لا وجود لإطار لتنظيم العلاقات وإدارتها.

الاتجاه العالمي نحو التعاون الإقليمي

ازداد التعاون الإقليمي في مجال الاقتصاد والسياسة والأمن باطّراد منذ انتهاء الحرب الباردة. وقد تم إضفاء الطابع الرسمي على جزء من هذا التعاون ضمن أطر قانونية ومؤسسية، وفي حالات أخرى، كان التعاون غير رسمي وخاص. خلال الحرب الباردة، كان في وسع الدول الصغيرة توفير الأمن والدعم الاقتصادي من خلال تشكيل تحالفات مع إحدى الدول العظمى. وعندما انتهت الحرب الباردة، تراجعت أهمية هذه الدول الصغيرة بالنسبة إلى المنظومات العالمية، وكان لابدّ من السعي إلى تحقيق الأمن من خلال التعاون والتجارة والاتفاقات الأمنية الاقليمية. ومع نهاية الحرب الباردة والأفول التدريجي لهيمنة الولايات المتحدة، أصبحت القوة، وخصوصاً القوة الاقتصادية، أكثر لامركزيةً. كما أصبح لأوروبا وروسيا والصين والقوى الناشئة، ومناطق مثل جنوب شرق آسيا، وأفريقيا الجنوبية، وأميركا الجنوبية ثقلها الاقتصادي الخاص وشبكات علاقاتها الإقليمية.[3]

خلال الحرب الباردة، كانت إسرائيل وتركيا وإيران والدول العربية جزءاً من مواجهة مشحونة. وعلى الرغم من أن نهاية الحرب الباردة أحدثت ومضة تقدّم على الجبهة العربية-الإسرائيلية - أي شكلاً ما مَن التعاون الإقليمي- فإن منطق الحرب الباردة يستمرّ بوصفه النمط السائد في العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. لقد تغيّرت تحالفات حقبة الحرب الباردة، لكن معظم دول منطقة الشرق الأوسط تواصل التصرّف وفقاً لأنماط تلك الحقبة: الاستثمار الدولي في المواجهة والصراع والتقليل من أهمية وإمكانية وضرورة التعاون الإقليمي.

لعب الاقتصاد دوراً في زيادة التعاون الإقليمي حول العالم. «إن ارتفاع حصة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي والتسارع في عملية التكامل العالمي الأوسع نطاقاً، من خلال الاستثمار وحركة الأشخاص وزيادة الاتصالات بجميع أنواعها، يعني فرصاً أكبر للتصدير وزيادة المنافسة الدولية».[4] وهذا الواقع حذا بصانعي القرار حول العالم إلى تعزيز وحماية المزايا النسبية لدولهم من خلال اتفاقات التجارة الإقليمية. والأمر الملفت أن إنشاء منظمة التجارة العالمية في العام 1995 أدّى الى تسارع هذا الاتجاه

نحو التعاون الاقتصادي الإقليمي، كما استمرّ الاتجاه على الرغم من حالة الجمود في مفاوضات جولة الدوحة للعام 2008 لتحرير التجارة العالمية.

لقد تكاثرت الأطر الإقليمية مُنتِجةً خليطاً عالمياً غنياً ومُتداخِلاً بمجموعة متنوعة من الترتيبات الأمنية والسياسية والاقتصادية. بعض هذه الأطر محدود ولايتجاوز عقد مؤتمرات بين الفينة والأخرى، فيما وصلت أخرى إلى حالة المأسسة الكاملة، بأمانات دائمة، وهيئات سياسية، ومؤسسات قطاعية. معظم البلدان أعضاء في العديد من هذه الأطر، مايعكس الشبكات المعقدة من مصالح الدولة في عالم اليوم. وهكذا أصبحت الأطر الإقليمية عنصراً ضرورياً من لامركزية النظام العالمي.

في أوروبا، بدأت عملية إضفاء الطابع الإقليمي في المجال الاقتصادي – المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) في العام 1951 – لكنها أصبحت في نهاية المطاف سياسية. وبحلول العام 2000، أقامت أوروبا سوقاً اقتصادية مشتركة وطرحت عملة مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت أوروبا برلماناً مشتركاً، وللاتحاد الأوروبي الآن رئيس ووزير للخارجية. وفي أميركا الجنوبية، تشجّع منظمة «ميركوسور» Mercosur على التعاون الاقتصادي بين الأرجنتين، والبرازيل، وباراغواي، وأوروغواي، فيما تنظّم «مجموعة دول الأنديز» Andean Community أمور التعاون الاقتصادي بين بوليفيا، وكولومبيا، والإكوادور، والبيرو. وقد لعبت «رابطة دول جنوب شرق آسيا» (ASEAN) دوراً هاماً في تعزيز الأمن والتنمية والتعاون الاقتصادي بين أندونيسيا، وتايلاند، وسنغافورة، والفليبين، وستّ من الدول الإقليمية المجاورة الأخرى. وتشمل المنظمات الهامة في أفريقيا «مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي» (SADC)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا»، و«الهيئة الحكومية للتنمية» (IGAD)، و«منظمة الوحدة الأفريقية» (OAU). وتم إطلاق «منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود» في العام 1992 من قبل تركيا، واليونان، وروسيا، ورومانيا، وأوكرانيا، وبلدان أخرى، لتعزيز التعاون والتكامل الإقليميين، ويبلغ عدد أعضائها الآن اثني عشر. وثمة العشرات من مثل هذه الأطر الأمنية، والمناطق الاقتصادية، والترتيبات الاقليمية في أنحاء العالم كافة.

مع ذلك، لم يظهر في الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط – بين تركيا وإيران والعرب – أي إطار للتعاون الإقليمي. صحيح أن التواصل السياسي والاقتصادي ينمو بين تركيا والبلدان العربية، وبين تركيا وإيران، وبين إيران وعدد من الدول العربية، لكن في الوقت نفسه، تستمرّ التوتّرات، وتتصاعد في بعض الأحيان. ويمكن لإطار تعاون إقليمي إدارة هذه العلاقات – بحيث يعزّز الآثار الإيجابية ويخفّف من الآثار السلبية. وأي اطار اقليمي جديد لن يحلّ محلّ الأطر القائمة مثل الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، و«مجموعة الدول النامية الثماني» (D-8)، والتجمّعات الأخرى، لكن من شأنه أن يضيف العمق اللازم لإدارة مجموعة معينة من المصالح والعلاقات المتبادلة.

خلفية تاريخية

ثمة تاريخ متباين للعلاقات العربية – التركية – الإيرانية. فقد تململ الشرق العربي تحت الحكم التركي على مدى خمسة قرون، وهي التجربة التي انتهت بالثورة العربية بين العامين 1916–1918. ومع ذلك، كان السكان العرب والأتراك جزءاً من العالم العثماني نفسه من حيث الاقتصاد، وحركة البضائع والأشخاص، والترابط السياسي. وبعد انهيار الامبراطورية العثمانية، كانت العلاقات العربية–التركية متوتّرة خلال جزء كبير من القرن العشرين بسبب خلافات رئيسة هي: ضمّ تركيا لواء الإسكندرون في العام 1939، والذي تعتبره سورية جزءاً من أراضيها، وعلاقات تركيا مع إسرائيل وعضويّتها في حلف شمال الأطلسي (NATO)، والتحالف مع الغرب؛ وسيطرتها على منابع نهرَي دجلة والفرات، وعلمانيتها الراديكالية. كانت هذه التوتّرات ملحوظة خاصةً بين تركيا وسورية، وتصاعدت إلى نزاع مسلّح تقريباً أكثر من مرة. لم تكن الدولة السعودية أبداً جزءاً من الامبراطورية العثمانية، وخاضت معارك عدة ضدّها، كما عارضت بشدة العلمانية المتطرّفة في تركيا.

لم تبدأ العلاقات العربية التركية بالتحسّن إلا في نهاية القرن العشرين. ويعود هذا جزئياً إلى تصالح تركيا مع هويتها الإسلامية واهتمامها المتزايد في بناء العلاقات مع جيرانها العرب، بيد أنه كان ثمة تغيير من الجانب العربي كذلك. ففي أواخر التسعينيات، تخلّت سورية عن سياسة المواجهة مع تركيا، وسلّمت بأن إقامة علاقات قوية مع أنقرة تصبّ في مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية. وقد أقرّت حكومة مابعد صدام حسين في بغداد، فضلاً عن الحكومة الاقليمية لكردستان العراق كذلك، بقيمة وجود علاقات جيدة مع تركيا. وبعد سقوط صدام وصعود القوة الإيرانية، رحّبت المملكة العربية السعودية بدور تركي في المنطقة العربية للمساعدة في موازنة نفوذ طهران.

كان العرب والإيرانيون رعايا الامبراطورية نفسها في العصر العباسي بدءاً من القرن الثامن، لكن ذهب كلّ في سبيله بعد الغزو المغولي في القرن الثالث عشر. وفي نهاية المطاف، سيطر الأتراك العثمانيون على العراق وأجزاء أخرى من الشرق العربي، لكن السلالة الصفوية في إيران أعادت بناء دولة إيرانية منفصلة، وشجعت على انتشار التشيّع بما يتعارض مع الهويات السنّية للمنطقتين العربية والتركية.

طوال القرن العشرين، كانت العلاقات العربية – الإيرانية مشحونة. واختار شاه إيران إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وحاول فرض نفسه بوصفه «شرطي الخليج». ودخل في خلافات خطيرة مع العراق حول ممر شط العرب في جنوب العراق، ومع دولة الإمارات العربية المتحدة حول جزر الطنب وأبو موسى. ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران، هدّد قائد الثورة الإمام

الخميني بإشعال ثورة إسلامية ضدّ الأنظمة الملكية والجمهورية في العالم العربي، وانتهى بإيران المطاف إلى التعرّض الى حرب واسعة النطاق مع العراق، الذي غزا إيران في أيلول/سبتمبر 1980. في تلك الحرب، دعمت سورية إيران، لكن غالبية الدول العربية دعمت العراق. تحسّنت علاقات إيران مع العالم العربي بشكل ملحوظ في عهد الرئيسين أكبر هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي. ومع ذلك، منذ حرب العراق في العام 2003، ساءت العلاقات مرة أخرى، ويعود ذلك، من ناحية، إلى المخاوف من أن إيران، التي امتلكت أسباب القوة حديثاً، ستحاول الهيمنة على جيرانها العرب، ومن ناحية أخرى، إلى أن الصراع في العراق أشعل فتيل التوتّرات المذهبية بين السنّة والشيعة، والتي يمكن أن تؤثر على المملكة العربية السعودية والبحرين ودول أخرى. البرنامج النووي الإيراني بحدّ ذاته سبب رئيس لقلق دول مجلس التعاون الخليجي، التي تخشى من أنه قد لايمكن ردع إيران نووية. والحال أن العرب والإيرانيون منقسمون حتى في التسميات: فالإيرانيون يُطلِقون على المسطّح المائي الذي يفصل بلادهم عن شبه الجزيرة العربية اسم الخليج الفارسي، فيما يطلق عليه العرب اسم الخليج العربي، أو بصورة أكثر حيادية، «الخليج».

كانت العلاقات التركية–الإيرانية من الناحية التاريخية أكثر حياديةً. وعلى الرغم من أنهما تزعّما طوائف متنافسة داخل العالم الإسلامي، فقد كانت حدود البلدين سلميةً وواضحةً الى حدٍّ كبير منذ القرن السادس عشر. وقد أبرمت تركيا وإيران مواثيق واتفاقات عدة بين ثلاثينيات وستينيات القرن الماضي. صحيح أنه كان ثمة فترة من التوتّر بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران في العام 1979، لكن تم التغلّب عليها لصالح التعاون في مجالَي الأمن والتجارة.

التاريخ المشترك لتركيا وإيران والمشرق العربي يتضمّن مراحل من التعايش وغيرها من الصراع، إلاّ أنه لايتضمّن شيئاً من شأنه أن يحول دون تطوير علاقات عمل متينة تسمح بتذليل الخلافات واستبعاد الصراعات وبناء التعاون على أُسُس مساحة المصالح المشتركة.

محاولات التعاون الإقليمي

أسفرت المحاولات السابقة لإقامة تعاون إقليمي عن نتائج متباينة. ففي العام 1937، انضمّت تركيا إلى إيران والعراق وأفغانستان في طهران للتوقيع على معاهدة «سعد آباد»، وهي ميثاق عدم اعتداء يهدف إلى تعزيز أمن واستقرار البلدان المُوقِّعة عليها. كانت تركيا وإيران وقعتا بالفعل على معاهدة صداقة في العام 1932. لكن معاهدة «سعد آباد» لم تتطوّر إلى مجموعة هامة من العلاقات، وقد تجاوزتها الأحداث التي جرت في الحرب العالمية الثانية.

أنشأت الدول العربية، بما فيها العراق، جامعة الدول العربية، مع انتهاء الحرب العالمية الثانية في العام 1945، مشيرةً بذلك إلى أنها تفضّل إطاراً إقليمياً عربياً. كان من شأن القومية العربية،

وحتى محاولات تحقيق الوحدة العربية، أن تكون الخطابَ المُهيمِنَ في العالم العربي بعد تأسيس دولة إسرائيل في العام 1948، وصعود الرئيس جمال عبد الناصر في مصر. وقد أدّت موجة القومية العربية إلى وحدة فعلية بين مصر وسورية في العام 1958 وحتى العام 1961، وصعود حزب البعث، والذي سيطر على سورية والعراق. وقد صوّر الخطاب القومي العربي تركيا وإيران على أنهما معاديتان للأمة العربية.

قوبلت الجهود التي قامت بها المملكة المتحدة والولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة لتأسيس «منظمة حلف الشرق الأوسط» (METO) (المعروفة باسم «حلف بغداد») بمقاومة في العالم العربي. تم تأسيس حلف بغداد في العام 1955 كمنظمة دفاعية، وضم تركيا والعراق وإيران وباكستان وبريطانيا العظمى (التي كانت لاتزال القوة البحرية الرئيسة في منطقة الخليج). أقيم الحلف على غرار منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) وكان يقصد منه احتواء النفوذ السوفييتي. وقد شُنَّت الحملات عليه من قبل عبد الناصر، والقوميين العرب، واليساريين في العالم العربي، باعتباره مشروعاً غربياً إمبريالياً. وانسحب العراق، العضو العربي الوحيد في الحلف، في العام 1959، وتغيّر اسمه إلى «منظمة الحلف المركزي» (CENTO).

ظلّت الجامعة العربية، التي تأسست في العام 1945 وتضمّ حالياً 22 عضواً، مؤسسةً ضعيفةً. وقد فاقم من ضعفها التنافس بين الزعماء العرب، وانحسار قوة مصر وغياب التوافق بين الدول العربية.

تجنّبت الدول العربية الأطر الإقليمية الأخرى سوى جامعة الدول العربية، على الرغم من أنها سعت إلى إقامة أُطُرٍ عربية بينية. فقد شكّلت المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، وسلطنة عمان «مجلس التعاون الخليجي (GCC)» في العام 1981، وأحرزت بعض التقدّم في تعزيز التعاون السياسي والأمني والاقتصادي. واعتمد النجاح المحدود الذي حققته دول مجلس التعاون الخليجي جزئياً على نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة، الدولة الفيدرالية التي أُنشِئَت في العام 1971 من جانب الإمارات السبع في جنوب الخليج: أبو ظبي، ودبي، والشارقة، وعجمان، وأم القيوين، ورأس الخيمة، والفجيرة. وكانت هذه الإمارات تُعرَف في ظلّ السيطرة البريطانية باسم الإمارات المتصالحة.

في أجزاء أخرى من العالم العربي أنشأت المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا، وموريتانيا «اتحاد المغرب العربي» في العام 1989. لاتزال المؤسسة على قيد الحياة، لكنها بقيت ضعيفة بسبب التوتّر بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية، والتوتّرات بين الزعيم الليبي معمر القذافي ونظرائه في المغرب العربي. وأنشأ العراق ومصر والأردن واليمن «مجلس التعاون العربي» في العام 1989، لكن تلك الهيئة انهارت عندما غزا العراق الكويت في آب/أغسطس 1990. فقد عارضت مصر الغزو بشدة، فيما أيّده الأردن واليمن.

تجنّب العديد من الدول العربية الأطر الإقليمية الأخرى سوى الإطار العربي، لكنها أقامت تحالفات قويةً مع الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي خلال الحرب الباردة. ومع نهاية تلك الحقبة، حافظ حلفاء الولايات المتحدة العرب على العلاقات الأمنية معها وعزّزوها، خاصة على الجانب العربي من الخليج، حيث الولايات المتحدة هي الضامن الرئيس لأمن دول مجلس التعاون الخليجي.

كانت حرب الخليج الأولى، الناجمة عن الغزو العراقي للكويت في آب/أغسطس 1990، مؤشّراً رئيساً على انهيار النظام في الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط. وسبقت غزو الكويت الحرب الطويلة بين العراق وإيران، وأعقبه دخول مئات الآلاف من القوات الأميركية إلى المنطقة. ورأت الولايات المتحدة أنها مضطرة إلى التدخّل مباشرة لإعادة بناء الاستقرار، وشعرت بأنها مضطرة لذلك مرة أخرى في العام 2003.

بعد حرب الخليج الأولى مباشرة، أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي «إعلان دمشق»، وهو مبادرة للتعاون الأمني الإقليمي تنص على تمركز القوات السورية والمصرية في دول مجلس التعاون الخليجي للحفاظ على الأمن هناك. كان جيشا البلدين ساعدا قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في تحرير الكويت. ومع ذلك، ابتعدت دول مجلس التعاون الخليجي بهدوء، ولكن بسرعة، عن تنفيذ الإعلان؛ وعادت القوات المصرية والسورية إلى بلادها، وعقدت دول مجلس التعاون الخليجي اتفاقات قواعد ومساعدة أمنية وعسكرية جديدة مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية.

في تشرين الأول/أكتوبر 1991، وبعد ثمانية أشهر فقط من انتصار القوات الأميركية في حرب الخليج الأولى، تمّ إطلاق الدبلوماسيين الأميركيين لتخفيف حدّة التوتّر بين العرب والإسرائيليين من خلال عملية السلام في مدريد. وقد شجّعت الولايات المتحدة شكلاً جديداً من أشكال التعاون الإقليمي من شأنه أن يبني على أسس السلام بين إسرائيل والدول العربية. وكان من المرتقب أن يتجسّد هذا النهج الجديد في ترتيبات تعاون حول الأمن والاقتصاد والمياه والبيئة واللاجئين.

تضمّنت عملية مدريد مجموعات عمل حول هذه القضايا الخمس، لكنها توقّفت تماماً بعد اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في العام 1995، وانهيار عملية السلام نفسها. حقّق إطار مجموعة العمل هذا تقدّماً كبيراً في مجالات عدة، وهو ينطوي على العديد من الدروس المفيدة. ومع ذلك، ربط بعض النقاد في العالم العربي العملية بطموحات إسرائيل في أن تصبح مركز الاقتصاد والنقل والاتصالات والتعليم والاستثمار والتكنولوجيا في الشرق الأوسط. (تم التعبير عن هذه الطموحات إلى حدّ ما في كتاب «الشرق الأوسط الجديد»، وهو كتاب أصدره في العام 1993 شيمون بيريز، وزير خارجية إسرائيل آنذاك). وكما هو الحال مع حلف بغداد، تم ربط تجربة مدريد في التعاون الإقليمي بدافع خارجي مشبوه (في هذه الحالة الهيمنة الإسرائيلية الإقليمية) ينظر إليه كثيرون في العالم العربي على أنه مُعادٍ.

جاءت المحاولة التالية لإقامة تعاون إقليمي في أعقاب غزو العراق في العام 2003، إذ أدركت

الولايات المتحدة أنها ستكون في حاجة إلى تعاون إقليمي لإدارة الوضع في العراق المحتلّ، وبالتالي فقد شجّعت على عقد مؤتمر «جوار العراق». شارك في هذا المؤتمر حلفاء أقوياء للولايات المتحدة مثل المملكة العربية السعودية والكويت، وخصوم مثل إيران وسورية، ودول أكثر حياداً مثل تركيا. وقد التقى قادة ووزراء من هذه البلدان مراراً وتكراراً، وفي كثير من الأحيان، بمشاركة مصر والولايات المتحدة، وأعضاء آخرين من مجموعة الدول الثمان الصناعية الكبرى (G8)، والأمم المتحدة. وقد أنشأوا أيضاً مجموعات عمل حول الأمن والطاقة واللاجئين. رحّب العراق بهذه الآلية، لكن نظر دول المنطقة الى العملية أنها عملية مؤقّتة لضبط الفوضى التي خلقتها الولايات المتحدة في العراق، وليست آليةً مستقلّةً لبناء التعاون الواسع والمستدام بين دول الإقليم.

هذا السجل من محاولات التعاون الإقليمي يوضح أن الدول ذات الصلة تقر بالحاجة إلى مثل هذا التعاون، لكنها تقاوم الإملاءات المفروضة من الخارج، وتطالب بأن يأتي أي إطار من داخل المنطقة. ولايمكن لأي إطار أن ينجح إلا إذا رأت فيه دول المنطقة جزءاً لايتجزّأ من الحفاظ على أمنها وتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية.

المواقف تجاه الإطار الإقليمي

تشير التصريحات والمواقف الرسمية إلى أن تركيا وإيران تحبّذان تنظيم التعاون الإقليمي ، كما هو حال العراق وسورية وقطر والبحرين وسلطنة عمان. لكن المملكة العربية السعودية ومصر كانتا أكثر تردداً. وعلى أي حال، التفسيرات تتنوّع، حتى بين الدول التي تؤيّد المزيد من التعاون.

مع صعود حزب العدالة والتنمية، تحوّل اهتمام تركيا في إقامة علاقات تعاون مع إيران والعراق والمشرق العربي إلى سياسة ثابتة. فقد تعرّفت تركيا على فوائد الأطر الإقليمية من خلال قربها من الاتحاد الأوروبي، ورأت الفوائد ببساطة من خلال سعيها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. تركيا عضو قديم في منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، ولاترى أي غضاضة بين كونها جزءاً من تلك المنظمة وبين تعزيز مصالحها الإقليمية. منذ العام 1990 أدركت تركيا أن الحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام يتطلب الاستقرار والوصول إلى جميع الأسواق القريبة.

كانت تركيا نشطةً في تعزيز الأطر السياسية والأمنية في البلقان والقوقاز ومنطقة البحر الأسود. وفي العام 1985، أصبحت تركيا عضواً مؤسساً في «منظمة التعاون الاقتصادي» التي تضمّ إيران وباكستان، فضلاً عن أفغانستان، وأذربيجان، وكازاخستان، وقرغيزستان، وطاجكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان. وفي العام 1997، أصبحت عضواً مؤسِّساً في «مجموعة الدول النامية الثماني» (D-8)، وهي تجمّع للتعاون الاقتصادي مكوّن من الدول الإسلامية الثماني الكبرى: تركيا، وإيران، ومصر، وباكستان، وبنغلادش، وأندونيسيا، وماليزيا، ونيجيريا. وقد طوّرت تركيا علاقات

سياسيةً واقتصاديةً ممتازةً مع إيران وجيرانها العرب، ووقّعت عشرات اتفاقات التجارة والتعاون معها. وعلى الرغم من أنها لم تقدّم اقتراحاً محدداً، فإن أنقرة ترحب بإنشاء إطار للتعاون الإقليمي الفرعي للمساعدة في إدارة العلاقات وتعزيزها مع إيران وجيرانها العرب.

ألمحت إيران إلى الحاجة إلى إطار للتعاون الإقليمي الفرعي، على الرغم من أن النهج الإيراني يختلف في لهجته ومضمونه عن النهج التركي. إيران تقترح إطاراً للتعاون بين البلدان المتاخمة لحدود الخليج، وهو مامِن شأنه استبعاد تركيا وأي وجود أميركي. وفي كانون الأول/ديسمبر 2007، اقترح الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد اتفاقيةً إقليميةً للتجارة والأمن في خطابه أمام اجتماع مجلس التعاون الخليجي في الدوحة بقطر. لم يلقَ الخطاب استقبالاً حسناً: فهو لم يُشِر إلى جزر الطنب وأبو موسى المُتَنازَع عليها بين الإمارات وإيران ، واعتُبر أنه يقترح إطاراً يمكن لإيران أن تهيمن عليه. المقترحات الإيرانية تدعو أيضاً إلى منطقة «خالية من النفوذ الأجنبي». لكن دول الخليج العربي تخشى من أنه إذا ماغادرت القوات الأميركية منطقة الخليج، فإن ميزان القوة العسكرية سيتحوّل بشكل حاسم لصالح إيران.

حثّت الحكومات المتعاقبة في بغداد مابعد صدام حسين على مزيد من التعاون الإقليمي. فهي تدرك أنه قد تم اختراق العراق من قبل القوى الإقليمية والخارجية، وتعترف بأن استقرار العراق في المستقبل القريب سيعتمد على مزيد من التعاون وقدر أقل من الصراع بين جيرانها المباشرين. القيادة العراقية تضمّ الشيعة والسنّة والأكراد وحتى التركمان، وكل من هؤلاء له ارتباط قوي بالعواصم الاقليمية في إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا.

سورية لديها مصلحة قوية في رؤية قيام تعاون بين تركيا وإيران والعالم العربي. إيران هي الحليف الاستراتيجي لسورية في مواجهتها مع إسرائيل لاستعادة مرتفعات الجولان المحتلة. وقد طوّرت دمشق علاقات قوية مع تركيا، وعلاقات متنامية مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، لترقية مصالحها الاقتصادية والسياسية الأوسع.

قطر وسلطنة عمان مرتاحتان لتحسّن العلاقات مع إيران وتدعوان إلى زيادة التعاون عبر الخليج.

أما المملكة العربية السعودية فقد نأت بنفسها عن اقتراح أُطُر إقليمية من شأنها أن تضمّ الدول العربية الشرقية وإيران وتركيا، إذ تخشى الرياض من أن وجود إطار إقليمي دائم من شأنه فقط إضفاء الشرعية على المطالبات الإيرانية بالنفوذ في دول المشرق العربي والخليج. وهي تفضّل دعم جامعة الدول العربية، التي يمكنها من خلالها التأكيد على أن العراق والجانب العربي من الخليج هي مناطق اهتمام عربي على وجه الحصر، والعمل من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي. ومعروف أن هذه الهيئة تمثّل العالم الإسلامي ذي الأغلبية السنّية والذي تتولّى فيه المملكة العربية السعودية موقع الزعامة. وقد ساعدت السعودية في تشكيل اللجنة الرباعية العربية مع دولة الإمارات والأردن

ومصر لتنسيق السياسة في مواجهة النفوذ الإيراني والسوري.

كانت المملكة العربية السعودية أكثر إيجاباً تجاه تركيا، وشجّعت انخراطها في المشرق العربي من أجل المساعدة على موازنة النفوذ الإيراني هناك. كما شاركت في «القمم السنّية» المُرتَجلة التي التقى فيها زعماء السعودية وتركيا ومصر وباكستان، من بين زعماء آخرين، لمناقشة التطوّرات السياسية والأمنية، ربما ليذكّروا إيران بوضعها كأقلية طائفية في شؤون العالم الإسلامي.

وفي الواقع، قد تكون تركيا عنصراً أساسياً في تحسين العلاقات العربية-الإيرانية، إذ تخشى دول مجلس التعاون الخليجي من أن طهران ستُهيمِن على أي تعاون عربي-إيراني، غير أن ضمّ تركيا يخلق إطاراً ثلاثياً إقليمياً يساعد على تهدئة مخاوف دول مجلس التعاون. ومن شأن مثل هذه الخطوة ضخّ جرعة قوية من البراغماتية في العلاقة المشحونة والإديولوجية في كثير من الأحيان بين إيران وبين دول مجلس التعاون الخليجي.

شبكات علائقية إيجابية وسلبية

تتشابك إيران وتركيا ودول المشرق العربي في شبكة معقّدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية. بعض هذه العلاقات إيجابي ويعود بالنفع على الطرفين، والبعض الآخر سلبي وينظر إليها على أنها تهديدات تسبّب التوتّر والصراع. نما العديد من العلاقات الثنائية في السنوات الأخيرة، لكن لم يبرز أي إطار شامل للتعاون. كذلك، تصاعدت حدّة التوتّرات الثنائية (بين إيران والمملكة العربية السعودية في المقام الأول)، لكن كلا الجانبين سعيا إلى تجنّب الحرب.

إيران وتركيا ودول الشرق العربي ذات حجم متماثل، إذ في كل منها يتراوح عدد السكان بين 70 و80 مليون نسمة، والناتج المحلي الإجمال على أساس تعادل القوة الشرائية بين 800 مليون دولار وبليون دولار.[5]. إيران وبعض الدول العربية لديها موارد كبيرة من النفط والغاز. وقد حقّق الاقتصاد التركي نمواً كبيراً من خلال زيادة الإنتاجية وتطوير أسواق التصدير الإقليمية والأوروبية والعالمية. ويشير هذا التوازن في الحجم والثقل الاقتصادي إلى أن الإطار الإقليمي بين هذه الدول لن يميل على نحو شديد في أي اتّجاه.

التفاعل الاقتصادي المتنامي

نمت التجارة بين تركيا وإيران والمشرق العربي بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. والتبادل التجاري بين تركيا والشرق العربي هو الأكثر أهمية، حيث يبلغ حجمه حوالي 33 بليون دولار. ويبلغ حجم التبادل التجاري بين إيران والعالم العربي حوالى 20 بليون دولار، فيما يصل حجم التبادل التجاري بين إيران وتركيا إلى حوالي 10 بلايين دولار. [6] تركيا لديها اتفاقات اقتصادية مع إيران

والعراق وسورية والمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وإيران لديها اتفاقات مع العراق، والكويت، وسورية، والبحرين، وقطر، وسلطنة عمان، وتركيا. ولها استثمارات كبيرة في دبي، تضرّرت بشدّة بسبب الانهيار الأخير هناك.

بشكل عام، الاقتصادات الريعية النفطية، كتلك الموجودة في إيران والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي، هي أقلّ ميلاً من الاقتصادات الأقل ريعيةً، مثل تركيا أو سورية، للارتباط الإقليمي، بسبب قلة اعتمادها على العمالة الإقليمية والاستثمار والتجارة. لكن في هذه الحالة، فإن ضرورات نقل الطاقة تساعد في التصدي لهذا الاتجاه. فحقول النفط والغاز وطرق النقل تدعم العديد من العلاقات المتبادلة في المنطقة. دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق لديها مصالح مشتركة عديدة كبلدان مصدرّة للنفط. ولتركيا وسورية مصالح مشتركة كناقلين للطاقة، وهو ماينبغي أن يكون حافزاً، على المدى الطويل، لمزيد من التعاون الإقليمي.

ثمة اعتماد متبادل بين إيران وتركيا: فإيران تحتاج إلى خطوط الأنابيب التركية لنقل النفط والغاز إلى أوروبا، وتركيا تحتاج إلى الطاقة الإيرانية لتلبية احتياجاتها الخاصة، وكسب التعويضات الناجمة عن مرور النفط والغاز، وتعزيز أهميتها الاستراتيجية بالنسبة إلى أوروبا عن طريق توفير بديل للنفط والغاز الروسيين. وقد بدأت إيران العمل على «خط الأنابيب الفارسي» لنقل الغاز من حقل «جنوب فارس» للغاز في الخليج إلى الحدود التركية بحيث تتمكّن تركيا من نقله إلى الأسواق الأوروبية. علاوة على ذلك، استكشفت تركيا مع إيران إمكانية المشاركة في خط أنابيب الغاز «نابوكو» (Nabucco) المزمع إنشاؤه، والذي سيغذّي الطلب الأوروبي أيضاً.[7]

بين إيران ودول الخليج مصالح مشتركة عديدة: فكلاهما في حاجة إلى خليج مُستقرّ ومضيق هرمز سالك لنقل إنتاجهم من النفط والغاز إلى الأسواق العالمية، والاقتصادات سريعة النمو في الهند والصين. كذلك، ثمة اعتماد متبادل بين العراق وسورية: فالعراق يفيد من تعزيز قدرة خط الأنابيب البري المار عبر سورية إلى شرق البحر المتوسط، وسورية ستستفيد من التعامل معها في شبكة نقل الطاقة التي توفّر الطاقة لأوروبا والأسواق العالمية. وأي نزاع قد يؤدّي إلى تعطيل صادرات الطاقة، يضرّ بمصالح جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة.

يعتبر أمن منشآت الطاقة ومرافق النقل، الشغل الشاغل لدول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران. ومع ذلك، فإن إيران قلقة من أن الأعداء البعيدين، مثل إسرائيل والولايات المتحدة، ربما يستهدفون في مرحلة ما منشآت الطاقة الخاصة بها، فيما تشعر دول مجلس التعاون الخليجي بالقلق من أن شن هجوم على إيران قد يؤدّي إلى رد انتقامي على منشآتها. ولايزال خطر حدوث عمليات تخريب وهجمات من تنظيم القاعدة والمنظمات المتطرّفة الأخرى حقيقياً. والبلدان المصدّرة للنفط جميعها لديها مصلحة في تجنّب التصعيد الإقليمي وتضييق الخناق على الجماعات المتطرفة التي تهدد مواردها.

كل من إيران والعراق في حاجة ماسة إلى التمويل الخارجي والتكنولوجيا الحديثة لتطوير مواردها من الطاقة. وقد تضرّرت إيران بشدة من ثلاثة عقود من العزلة الدولية والعقوبات. والعزلة التي عاناها العراق خلال حكم صدام حسين، وعدم الاستقرار الذي يعيشه منذ إزاحته، دمر قدراته في مجال التنقيب عن النفط وإنتاجه وتكريره ونقله.

على صعيد النقل، تحرص كل من تركيا وسورية على تطوير دورها كقنوات برية رئيسة لنقل إنتاج الخليج من النفط والغاز إلى شرق البحر الأبيض المتوسط وأوروبا. فتطوير وتعزيز شبكة مشتركة لنقل الطاقة يساعد على ربط المصالح الاقتصادية في المنطقة، ربما على النحو الذي فعلته «المجموعة الأوروبية للفحم والصلب» (ECSC) في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، تقوم تركيا وجيرانها العرب بتوسيع الطرق وخطوط السكك الحديدية لتعزيز التجارة والسياحة والحج. وقد بدأ مشروع سكة الحديد السريعة لربط اسطنبول بمكة عبر سورية والأردن والذي سيكتمل بحلول العام 2012، وهو سيقلب صفحة تدمير سكة حديد الحجاز الشهيرة الذي حدث قبل قرن من الزمان خلال الثورة العربية في الحرب العالمية الأولى، كما أنه يشير إلى عودة التكامل التركي–العربي.[8] وتعكف تركيا وإيران أيضاً على ترقية خطوط السكك الحديدية الخاصة بهما من اسطنبول إلى طهران، ومن هناك إلى إسلام آباد.

تعاونت المملكة العربية السعودية وإيران والعراق وجميع الدول الأعضاء في أوبك في مجالات إنتاج وتسعير النفط، لكن السعودية وإيران اختلفتا مؤخراً حول هذه القضايا، حيث تدافع إيران عن رفع الأسعار. وتتقاسم إيران وقطر مصالح مشتركة في سوق الغاز على الرغم من حدوث اختلافات بين الحين والآخر حول استغلال حقل الغاز المشترك.

يُعَدّ النفط والغاز من الموارد الثمينة في منطقة الشرق الأوسط، كما الحال بالنسبة إلى الماء. وتفتقر سورية والعراق إلى وجود مصادر هامة للمياه السطحية باستثناء نهري دجلة والفرات، وهما تعتمدان على تركيا في تدفق النهرين، الذي يعتبر أساسياً للزراعة السورية والعراقية. وقد وقّعت الكويت مؤخراً اتفاقية إستراتيجية للمياه مع إيران للحدّ من اعتماد الكويت على تحلية المياه، وتأمل إيران في توسيع هذا التعاون المائي ليشمل دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

يختلف اقتصاد تركيا المتنوّع عن كثير من اقتصادات المنطقة، إذ هو اتّبع إستراتيجية نمو قائم على التصدير، لذلك تعترف أنقرة بالحاجة إلى أسواق إقليمية مفتوحة. أما الاقتصادات الإيرانية والعربية فهي اقتصادات ريعية تعتمد على النفط إلى حدّ كبير. لكن تركيا تفتقر إلى مثل هذه الموارد. واعتباراً من العام 1980، وبعد سنوات من اتباع نهج الاستعاضة عن الواردات في النمو، اعتمدت تركيا نموذج النمو القائم على التصدير الذي حقق نتائج قوية، وهي تعتمد على الحفاظ على أسواق هذه الصادرات وزيادتها. وهذا يحفّز السياسة الخارجية التركية على السعي إلى تحقيق الاستقرار وإقامة علاقات جيدة (ما أسماه وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو سياسة الـ«لا

مشاكل» Zero Problems" policy") في جميع المناطق المجاورة لها: أوروبا والبلقان والقوقاز ومنطقة البحر الأسود وإيران والمشرق العربي ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي السنوات الأخيرة وقعت تركيا العديد من اتفاقات الطاقة والتجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي مع إيران والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي وسورية والأردن. وترى تركيا أن وجود إطار إقليمي جزء لايتجزّأ من مصالحها الاقتصادية.

البلدان المصدرة للنفط قادرة على الاعتماد بشكل كبير على عائدات النفط، لكن البلدان ذات العدد الكبير من السكان (على سبيل المثال، إيران والمملكة العربية السعودية والعراق) تدرك أن النمو الذي يعتمد على النفط قد يؤدّي إلى زيادة الإيرادات، لكنه لايخلق عدداً كبيراً من فرص العمل. هذه الدول الكبرى المصدّرة للنفط لديها ارتفاع في معدلات البطالة ونسبة كبيرة في عدد السكان الشباب، وهو مايُعتَبَر حافزاً قوياً لتنويع اقتصاداتها. وتعي دول مجلس التعاون الخليجي وإيران ذلك منذ بعض الوقت. ومع ذلك، فإن البلدان المصدرة للنفط في منطقة الخليج العربي، على الأغلب، لم تنوع اقتصاداتها على نحو كاف، على الرغم من أنها جميعاً تسلّم بالحاجة إلى ذلك، وتسعى إلى تحويل سياستها في هذا الاتجاه. فالاستقرار الإقليمي وزيادة التجارة البينية والاستثمار ستساعد هذه الدول على تنمية اقتصادات متنوّعة بما يكفي لتلبية الطلب على التوظيف في السنوات المقبلة.

الموارد النفطية في سورية تتضاءل، وقد اجتذب النموذج الاقتصادي التركي اهتمام القادة في دمشق. وقامت سورية وتركيا مؤخراً بإزالة جميع القيود المفروضة على التنقل عبر الحدود بين البلدين، كما كانت سورية تتوق لجذب استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي وإيران.

وباعتباره بلداً غير ساحلي تقريباً، فإن للعراق أيضاً مصلحة راسخة في بيئة إقليمية أكثر تنظيماً حتى يتمكّن من تأمين طرق تصدير متعددة لمصادر الطاقة التي يملكها، والاستفادة من استثمارات جيرانه العرب والأتراك والإيرانيين. الاستثمارات التركية في شمال العراق هامة، فيما تنتظر الاستثمارات في وسط وجنوب العراق استقرار الوضع هناك.

وقد ازدهرت التجارة عبر مياه الخليج، حيث تشترك إيران وقطر في حقل للغاز؛ وبرزت دبي كمركز رئيس للأنشطة المصرفية الإيرانية والأعمال التجارية والاستثمار، ولدى البحرين وسلطنة عمان علاقات اقتصادية هامة مع إيران. ومن شأن تحسين العلاقات عبر الخليج زيادة الفوائد الاقتصادية على الجانبين.

التداخل الأمني المتبادل

العلاقات الاقتصادية الإيجابية يناقضها واقع أمني يعتبره معظم الأطراف سلبياً. إذ ترى إيران أن أمنها مهدّد من قبل جيرانها العرب إلى الجنوب، الذين ساندوا العراق في حربه المدمّرة ضدّ

إيران. وهي تشتبه في أن بعض هؤلاء الجيران شجّعوا الولايات المتحدة على تهديد إيران أو حتى الهجوم عليها. ومن جانبها، ترى دول الخليج العربية أن أمنها مهدّد من قبل إيران، وتخشى من أنّ إيران ستتغلّب عليها في الخليج، إذا ماتركت الولايات المتحدة المنطقة. وهي تشعر بالقلق من أن إيران حصلت على نفوذ مفرط في العراق، وأن تمكين الجماعات الشيعية في العراق ولبنان واليمن، من خلال الدعم الإيراني، يمكن أن يشجّع الجماعات الشيعية في شرق المملكة العربية السعودية والبحرين على التمرّد. ومعروف أن العالم العربي كان عالماً يُهيمِن عليه السنّة على نحو مريح منذ هزيمة الإمبراطورية الفاطمية في القرن الثاني عشر. ومن شأن توسّع النفوذ الإيراني وصعود القوة الشيعية في العالم العربي أن يزعزع المفهوم الأساسي للأمن لدى النخبة العربية السنّية المُهيمِنة. ولايسهم البرنامج النووي الإيراني المستمرّ إلا في زيادة حدّة مشاعر القلق لدى العرب.

تتركّز قضايا الأمن الإقليمي التركي على المسألة الكردية. فقد كاد الدعم السوري للانفصاليين الأكراد أن يُفضي إلى حرب بين البلدين في أواخر التسعينيات، لكن تم حلّ هذا الصراع . ولاتزال المخاوف تنتاب تركيا من احتمال استقلال الأكراد في شمال العراق، ولكن أنقرة طوّرت علاقات تعاون مع الحكومة إقليم كردستان العراق، وتشجّع الاستثمار في المنطقة. كان ثمة أيضاً تعاون بين تركيا وحكومة إقليم كردستان العراق ضدّ المجموعات المسلحة التابعة لحزب العمال الكردستاني. والواقع أن القضية الكردية تُوحِّد، بدل أن تفرّق، أنقرة وطهران وبغداد ودمشق. بالإضافة إلى هذه القضية، تشارك تركيا في القلق الإقليمي والعالمي حول برنامج إيران النووي، ليس لأنها تشعر بأنها مُستهدَفة أو مُهدَّدة بشكل خاص، ولكن لأن المسؤولين الأتراك يشعرون أن البرنامج سيدفع المنطقة إلى سباق تسلّح لالزوم له، قد تشعر فيه تركيا والدول العربية الرئيسة بأنها مُرغَمة على تطوير قدراتها النووية الخاصة.

وعلى الرغم من أنماط التوتّر سريعة التفشّي في هذه المنطقة، فقد ظهرت أنماط متنوّعة من التعاون الأمني. فقد عقدت تركيا اتفاقات أمنية مع إيران والعراق وسورية تتعلّق بأمن الحدود ومكافحة الإرهاب، والتعاون في مجال الاستخبارات، وتسعى إلى عقد اتفاقات تعاون أمني مع دول مجلس التعاون الخليجي. كما عقدت إيران اتفاقات أمنية مع سلطنة عمان وقطر والكويت تتعلق بالأمن البحري والتهريب والجريمة وغيرها من المسائل الأمنية، وتسعى إلى عقد اتفاقات أمنية مع المملكة العربية السعودية. وإيران وسورية لديهما اتفاقية للدفاع المشترك. ومع ذلك، فإن التوتّرات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران لاتزال شديدةً.

غالباً ماتشكّل التوتّرات الأمنية عقبة في طريق التعاون، لكن في المدى الطويل ينبغي أن تُفهَم على أنها سبب رئيس لقيام ذلك التعاون. فقد تم إنشاء أطر التعاون الإقليمي في أوروبا للتصدي لقرون

من الحرب الضروس في أوروبا، وخاصة للرد على الحربين العالميتين واللتين قتل فيهما الملايين في أوروبا ودمرتا القارة. كان السلام واحداً من الأهداف الاستراتيجية «للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب» (ECSC) التي أُنشِئَت في العام 1951. وقد أنشئت «مفوضية الأمن والتعاون في أوروبا» (CSCE)، التي أصبحت الآن «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا» (OSCE)، في العام 1973 لمواجهة التهديدات الأمنية الناجمة عن الحرب الباردة. والتصوّر الحالي لوجود تهديد شديد عبر الخلاف العربي-الإيراني سبب رئيس لطرح إنشاء برنامج تعاوني للتشاور والتعاون في الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط.

ديناميكيات واحتمالات

المخاطر على الاستقرار

ثمة أزمتان تلوحان في المستقبل القريب في الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط: القضية النووية الإيرانية ومصير العراق.

إذا ماسار البرنامج النووي الإيراني بسرعة من دون حدّ أدنى من الثقة والشفافية الدوليين، فإنه سيؤدّي، على الأقل، إلى تشديد العقوبات الأميركية والدولية، وربما إلى هجوم عسكري من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة. ومن شأن عزل إيران أكثر أن يزيد التوتّر في المنطقة. ومن المحتمل أن تمارس إيران ضغطاً مضاداً باستغلال نفوذها في العراق وأفغانستان ولبنان وسورية وفلسطين لتقاضي ثمن من إسرائيل والولايات المتحدة، وربما تزيد أيضاً دعمها للجماعات المعارضة في اليمن والبحرين وشرق المملكة العربية السعودية. وقد يكون رد إيران على هجوم عسكري أقل قابلية للتنبؤ: فقد هدد مسؤولوها بأنه إذا تمت مهاجمتها فسيكون في وسعهم إغلاق مضيق هرمز وتنشيط الخلايا النائمة في الخليج. كما حذّروا من أن أي هجوم على إيران سيؤثّر على منطقة الخليج بأسرها. وقد أثار المسؤولون الإيرانيون من حين إلى آخر مسألة المطالبة القديمة بمملكة البحرين، وألمحوا إلى أن حكام الخليج قد يسقطون أمام ثورة شعبية.[9]

بيد أنه يمكن تجنّب هذه النتائج السلبية إذا ماتمكّنت إيران من التوصل إلى اتفاق ما مع المجتمع الدولي. إيران ستصرّ على الأرجح على الاحتفاظ ببرنامجها لتخصيب اليورانيوم، لكنها قد توافق على آليات توفّر تطمينات بأن هذا البرنامج لايجري تحويله إلى أغراض عسكرية. وإيران لن تنظر في صفقة محدودة حول برنامجها النووي، لكنها قد تكون مهتمّة في تفاهم واسع النطاق مع المجتمع الدولي. ومن شأن هذا الترتيب أن يتضمّن مايلي: رفع العقوبات الدولية والأميركية؛ وتحرير الأصول الإيرانية المُجمَّدة في البنوك الأميركية؛ ووقف دعم الولايات المتحدة للتمرد والنشاط السري في

إيران؛ وقبول إيران في المجتمع الإقليمي والدولي، والإقرار بوجود مكان لها كقوة إقليمية، وتشجيع الاستثمار، ولاسيما في قطاعي النفط والغاز؛ والتعاون في مجال مكافحة المخدرات والاتجار بالبشر، والتعاون في مكافحة الجماعات الإرهابية، والتعاون في أفغانستان والعراق وأمن الخليج.

سيكون لزاماً على إيران تلبية توقّعات محدّدة: توفير شفافية تتمتّع بالصدقية في برنامجها النووي؛ واعتماد لهجة أكثر اعتدالاً في سياستها الخارجية، والحدّ من دعمها للمنظمات المسلّحة في العراق ولبنان وفلسطين واليمن، ودعم حكومتي العراق وأفغانستان؛ والتخلّي عن إنكارها للمحرقة وتخفيف لهجتها المعادية لإسرائيل، والاقتراب من الموقف العربي (بما في ذلك موقف سورية) الذي يقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام تجاه إسرائيل والمُعبَّر عنه في المبادرة العربية للسلام. ومن شأن إحراز تقدّم من جانب إيران والمجتمع الدولي حول هذه المسائل التخفيف من حدّة التوتّر في المنطقة، مايجعل من الأسهل زيادة التواصل بين دول المنطقة، والعمل من أجل بناء إطار تعاوني إقليمي.

العامل الأمني الثاني الكبير في هذه المنطقة هو مصير العراق نفسه. فقد استعاد البلد بعض الاستقرار في العامين 2008 و2009 بعد حالة الاضطراب التي شهدها بين العامين 2004 و2007. ويُعزى هذا التحسّن إلى حدّ كبير إلى الزيادة في عديد القوات الأميركية، والتغيير في الاستراتيجية العسكرية الأميركية التي استوعبت الجماعات السنّية والقبائل من خلال حركات «الصحوة» و«أبناء العراق». وقد صُمِّمَت زيادة عديد القوات والاستراتيجيات المصاحبة لها لكسب الوقت للقادة العراقيين كي يمضوا قدماً في المصالحة الوطنية، ومعالجة القضايا الصعبة مثل مصير كركوك وتوزيع عائدات النفط، وبناء الجيش العراقي وقوات الشرطة الوطنية. وقد أُحرِز بعض التقدّم في مايتعلّق بمسألة النفط وبناء قوات الأمن، لكن العلاقات الطائفية لاتزال هشّةً، ولاتزال كركوك قنبلةً موقوتةً من دون حلّ.

من غير الواضح ما إذا كان العراق سيبقى مُوحَداً، حيث تقوم القوات الأميركية بالانسحاب تدريجياً، إذ يمكن للتوتّرات الطائفية أن تتغلّب على الدولة وتقود العراق نحو الحرب الأهلية والتفكك. وأي تفكك للدولة العراقية الحالية سيؤدّي إلى تدخّل القوى الإقليمية. فإيران ستتحرّك لدعم الطائفة الشيعية، فيما ستدعم المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى ودول مجلس التعاون الخليجي الجماعات السنّية. وقد تشعر تركيا بأنها مُجبَرة على العمل من أجل تفادي إعلان دولة كردية مستقلّة في شمال العراق.

من المُرجَّح لهذه التطوّرات أن تتصاعد، وربما تشعل التوتّرات بين السنّة والشيعة في لبنان واليمن والبحرين أو شرق المملكة العربية السعودية. وقد يصبح الانفصاليون الأكراد في تركيا وسورية وإيران أكثر جرأة.

أما إذا مابقي العراق متماسكاً، وزاد معدل الاستقرار فيه ونما اقتصاده، فيمكنه أن يزيد الاستقرار ويدفع باتّجاه التعاون الإقليمي في المنطقة.

السياسة الداخلية

السياسة الداخلية لدول الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط ستلعب دوراً هاماً في رسم سيناريوهات المستقبل . وتركيا هي الديمقراطية الثابتة الوحيدة في هذه المنطقة ويظهر هذا الثبات في سياستها الخارجية، فيما السياسة الخارجية في إيران وسورية والمملكة العربية السعودية والعراق عرضة لتحوّلات سريعة حسب أهواء حكامها وتجاذب السلطة فيها. وقد جعلت تركيا من الاستقرار الإقليمي والتعاون إحدى دعائم سياستها الخارجية الشاملة على مدى العقدين الماضيين، ومن غير المُرجَّح لها أن تنحرف عن هذا التوجه.

لايزال كبار قادة إيران منقسمين بشدّة بعد انتخابات العام 2009 الرئاسية، حيث إن قسماً كبيراً من الشعب الإيراني نافر من النظام. لن يكون من السهل حلّ هذه التوتّرات، فهي حفّزت الرئيس أحمدي نجاد والمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي على المضي في أسلوب التحدي في مجال السياسة الخارجية. ومن غير المُرجَّح أن تتغيّر لهجتهما إذا مابقيت التوتّرات شديدة، لكنها يمكن أن تخفّ إذا تمكّن خامنئي من بناء تحالف بين المتشدّدين والإصلاحيين، ذلك أن تلطيف الأسلوب الذي تنخرط فيه إيران مع العالم يمكن أن يسمح بمساحة أكبر لإحراز تقدّم في شأن القضايا الدولية والإقليمية. أما في العراق فإن الطبيعة الطائفية والإثنية للحياة السياسية فيه تفاقم التوتّرات الإقليمية، وإذا ما انزلق الوضع السياسي العراقي إلى قتال فئوي – الأكراد ضدّ العرب، أو السنّة ضدّ الشيعة – فستكون هناك عواقب وخيمة على المنطقة.

في المملكة العربية السعودية تتركّز السلطة في يد الملك، لكن ثمة تساؤلات حول من يخلفه. مخاوف السعودية الداخلية تشمل المجموعات الزيدية والشيعية في جنوب وشرق البلاد، حيث تشتبه الحكومة في أن إيران متوّرطة بدعم بعض المنظمات فيها. وقد رفض الملك عبد الله حتى الآن إقامة علاقات عمل مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، ولم تفتح المملكة العربية السعودية بعد سفارة في بغداد. التقى الملك عبد الله مع أحمدي نجاد ومسؤولين إيرانيين آخرين مرّات عدة، لكن العلاقة لاتزال باردةً. فالرياض لم تستوعب، على مايبدو، الواقع الجديد للعراق ذي الغالبية الشيعية، أو تتوصّل إلى تفاهم مع إيران الحاضرة والمتمكّنة إقليمياً. وفي مواجهة هذا التحوّل، ستركّز الدولة السعودية على مطالبتها بزعامة العالم الإسلامي: أي دورها كراعية للمدينتين المقدّستين مكة والمدينة، ومؤهّلاتها السنية الوهابية القوية. كلا المطلبين سيستفزّان إيران، التي تسعى إلى قيادة العالم الإسلامي والتي ترفض المقاربة الوهابية للقضايا الاسلامية.

كاد النظام السوري أن يتعرّض للانهيار بين العامين 2005 و2006، لكنه استعاد قبولاً اقليمياً ودولياً في السنوات اللاحقة. وتدرك إدارة الرئيس السوري بشار الأسد مواقع ضعفها كنظام أقلية

يحكم أغلبية سنية من السكان، وتسعى إلى توفير أمن النظام من خلال قدر من التواصل الإقليمي والدولي. وقد انسحبت سورية من لبنان وسعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية معه، وتحسين العلاقات مع فرنسا وأوروبا، ومتابعة محادثات السلام غير المباشرة مع إسرائيل، وبناء علاقة قوية مع تركيا، وإصلاح العلاقات مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي. وعلى غرار تركيا لايمكن لسورية الاعتماد على الموارد النفطية للحصول على مواردها الاقتصادية. البلدان يشتركان في مصلحة اقتصادية استراتيجية تتمثّل في الانفتاح والتكامل الإقليمي، والبحث عن دور إقليمي في شبكة نقل النفط والغاز لزيادة قيمتهما كلاعبين إقليميين وعالميين. وقد يكون تأمين دور لسوريا في شبكة الطاقة الاقليمية بمثابة بوليصة تأمين دولية لنظام الأسد على المدى الطويل.

سيناريوهات متعدّدة

إذا ما أردنا استشراف المستقبل، فسنجد أمامنا سيناريوهات ثلاثة مُحتَمَلة للجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط. السيناريو الأول، والأرجح، هو أن يستمرّ الوضع الراهن: فالتوتّرات بين دول المنطقة تبقى من دون حلّ، وإدارتها تتم على أساس أزمة تلو أزمة. لن تكون هناك مناقشة إقليمية للمصالح المشتركة، ولا إطار للتشاور والتعاون الإقليمي. وهذا يعني أن من المُرجَّح أن يكون هناك عدم استقرار على المدى الطويل في منطقة الخليج والجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط. هذا هو السيناريو الأكثر احتمالاً، نظراً إلى المواجهة النووية مع إيران، وحقيقة أن عدداً من اللاعبين الرئيسيين لا يرون إلى الآن أي فائدة من وجود مثل هذا الإطار الإقليمي. المملكة العربية السعودية غير راغبة في الاعتراف بدور إيران في أي إطار يشمل المشرق العربي، وإيران غير راغبة في الانضمام إلى إطار إقليمي يتضمن استمرار الوجود العسكري الأميركي، والولايات المتحدة لاتتصوّر إشراك إيران في أي إطار إقليمي حتى لو تم حلّ القضية النووية.

السيناريو الثاني، يتمثّل بحدوث تدهور أمني كبير، وهو أقلّ احتمالاً لكنه، يبقى احتمالاً ممكناً، قد يحدثه الوصول إلى طريق مسدود في المسألة النووية الإيرانية، ماقد يؤدّي إلى هجوم عسكري إسرائيلي أو أميركي على إيران. في الأرجح أن هجوماً كهذا لن يشلّ إيران، بل قد يعزّز موقف المتشدّدين في النظام. وهو يمكن أن يؤدّي إلى ردود عسكرية ومخابراتية قد تزعزع استقرار جزء كبير من الخليج والمشرق العربي، وتعطل تدفّق النفط، وتؤدّي إلى انهيار العراق و/أو نشر الفتنة بين السنّة والشيعة في بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية. ومن شأن هذا السيناريو الأسوأ أيضاً أن يتسبّب في تسريع اندفاع إيران نحو صنع أسلحة نووية أو الحصول عليها، وتصاعد حدّة التوتّر مع إسرائيل والولايات المتحدة، وحفز تركيا والدول العربية الرئيسة على تأمين أو صنع أسلحة نووية خاصة بها.

السيناريو الثالث، ويتمثّل في التقدّم نحو التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة وبناء التعاون بين

دول المنطقة، وهو أقل احتمالاً، لكنه أفضل سبيل للمضي قدماً. هذا السيناريو سيحدث فقط إذا تم إحراز بعض التقدّم في نزع فتيل الأزمة النووية الإيرانية. وسيتميّز هذا السيناريو بالتزام الدول في المنطقة بالاستثمار في أمنها المشترك ومصالحها الاقتصادية.

وسيكون لزاماً على إيران أن تنتقل من أجواء التحدي الذي يستند الى انعدام الثقة بالآخرين إلى التعاون المسؤول؛ وسيتوجّب على المملكة العربية السعودية الانتقال من المعارضة إلى المشاركة البناءة مع العراق وإيران، وسيكون لزاماً على العراق بناء أسس الاستقرار السياسي والاقتصادي. تركيا وسورية ستكونان على استعداد للتحرك في اتجاه وضع إطار للتعاون الإقليمي. وسيتوجّب أن تكون الولايات المتحدة مقتنعة بأن الوضع الراهن – الاضطراب الإقليمي والمواجهات المتعددة، والانتشار العسكري الأميركي المفتوح الأفق – لايخدم مصالحها في ضمان النفط من الخليج.

المضي قدماً

إن إقامة إطار إقليمي فرعي في الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط، بين تركيا وإيران والعراق وسورية ودول مجلس التعاون الخليجي، هو هدفٌ هام في حدّ ذاته، فضلاً عن كونه نقطة انطلاق نحو إقامة إطار كامل للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، يشمل بلدان المغرب العربي ومصر وإسرائيل، في نهاية المطاف. في أيلول/سبتمبر 2008 دعا الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير خارجية البحرين، إلى إنشاء منظمة إقليمية تشمل الدول العربية وإيران وتركياوإسرائيل.[10] ودعا عمرو موسى، أمين عام جامعة الدول العربية إلى إنشاء لجنة مشتركة في الجامعة تضمّ الدول العربية الى إيران وتركيا. كما دعا وزير الخارجية الألماني السابق يوشكا فيشر إلى نظام جديد في الشرق الأوسط يجمع بين الدول العربية وجيرانها، يمكنه أن يتعلم من تجربة تطوّر أوروبا من «المجموعة الأوروبية للفحم والصلب» إلى الاتحاد الأوروبي.[11] وناقشت «مجموعة عمل مدريد للأمن» أيضاً إنشاء برنامج أمن إقليمي جديد، (مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط (SCME)).

المواجهة الحالية في مايتعلّق ببرنامج إيران النووي تجعل التقدّم نحو بناء إطار إقليمي مهمةً صعبةً للغاية. لكن، حتى في سياق التهديدات التي لم تحل، فإن العمل لإنشاء هذا الإطار ممكن وضروري. فقد بدأت «عملية هلسنكي» و«منظمة الأمن والتعاون الأوروبي» (OSCE) خلال فترة الحرب الباردة لبناء الثقة والتعاون في سياق عدم الثقة والتهديدات المتبادلة. نعم، ثمة توتّرات متصاعدة في الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط اليوم، ولكن هذا هو بالضبط السبب الذي يوجب على قادة المنطقة زيادة الاتصال والتفاعل في مابينهم. هذه الاتصالات يمكن أن تساعد في العثور على أرضية مشتركة للتوصل إلى حلّ عن طريق التفاوض، والحدّ من الصراع إذا ماتصاعدت المواجهة أكثر، أو المساعدة في ترميم وإعادة بناء الثقة والتعاون الإقليميين إذا ماحدثت مواجهة

عسكرية.

من الواضح أن التوصّل إلى تسوية تفاوضية للمسألة النووية الإيرانية سيوفّر حافزاً لبناء الثقة والتعاون الإقليميين. ومع ذلك، بغضّ النظر عما إذا تحرّكت إيران إلى مواجهة عسكرية مع إسرائيل والغرب، أو انتهى بها الأمر بالحصول على سلاح نووي، فإن دول هذه المنطقة ستظلّ دولاً جارةً، ويجب أن تعمل على مستقبل علاقاتها معاً.

تتمثّل الخطوة الأولى لإنشاء إطار إقليمي في إقامة برنامج اتصال وتشاور منتظم، مثل مؤتمر دوري هادف. فقد نجحت هذه المقاربة في أوروبا، ومع أطر إقليمية أخرى ناشئة. مؤتمر كهذا سيوفّر مكاناً للتواصل واستكشاف المصالح المشتركة، فضلاً عن تقديم فرصة لتبادل وجهات النظر حول جوانب الخلاف. وإذا ماتمّ إحراز تقدّم أوّلي، يمكن للمشاركين أن يتقدّموا باتجاه محاولة وضع مشروع إعلان مبادئ. ومن خلال التعلم من خبرات الآخرين، يمكن لإعلان المبادئ هذا أن يتضمن الالتزام بشيء يشبه النقاط التالية:

- احترام سيادة وأمن الدول المُوقِّعة
- الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً
- عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى
- احترام سلامة أراضي الدول وعدم انتهاك حرمة الحدود
- التسوية السلمية للمنازعات
- الالتزام بإيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية
- الالتزام بالتشاور والحوار الدائمين
- التحوّل من إدارة الصراعات إلى منع الصراعات(conflict prevention) وحلّ النزاعات وبناء السلام
- مبادرات لبناء الثقة وللتعاون الأمني
- قبول التنوع الثقافي والديني والإثني
- بناء علاقات التبادل الاجتماعي والثقافي
- تشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارة والاستثمار، والمشاريع المشتركة
- إعطاء الأولوية لاحتياجات وأهداف التنمية البشرية المستدامة
- استكشاف إمكانية إنشاء إطار تعاون أكثر ديمومةً وتنظيماً

مثل هذه المبادرة يمكن أن تتقدّم أيضاً لإنشاء مجموعات عمل. هذه المجموعات يمكن أن تكون خاصة بمجموعة من القضايا بما في ذلك الأمن، والاستثمار والتجارة، والنقل والعمل، والطاقة،

والتنمية البشرية، والتبادل الثقافي.

اقترحت تركيا مثل هذه المبادرات لمنطقة القوقاز والبحر الأسود وقد ينسجب ذلك على المنطقة التركية الايرانية العربية. في البداية، ينبغي أن يشمل مؤتمر من هذا القبيل دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران وتركيا وسورية. وسيكون مختلفاً عن اجتماع «جوار العراق» من حيث أهدافه وأجندته، على الرغم من أنه سيضمّ عدداً من الجهات نفسها.

ويمكن إضفاء الطابع المؤسسي على الاجتماعات بحيث تُعقَد على أساس سنوي، وإذا تم إحراز تقدّم، يمكن للمشاركين النظر في إنشاء منظمة للتعاون أكثر ديمومة وتنظيماً، وهو مايُعَدّ عمقاً لازماً للتعاون الإقليمي. العضوية في مثل هذه المنظمة لاتمنع العضوية في منظمات أخرى مثل الجامعة العربية أو منظمة حلف شمال الأطلسي، كما لاتحول دون إنشاء إطار شرق أوسطي كامل لاحقاً، يشمل دول المغرب العربي ومصر وإسرائيل. فأحد أشكال التعاون الإقليمي لايحول دون وجود شكل آخر.

القوى الخارجية

على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي أن يدركا أن الاستقرار والتعاون العالمي يعتمد على الاستقرار والتعاون الإقليمي. وكما يقول فريد زكريا في كتابه، «عالم مابعد أميركا»، ينبغي على الولايات المتحدة، كي تعزّز الأمن والاستقرار، أن «تظهر أنها مستعدّة للسماح للبلدان الأخرى بأن تصبح صاحبة مصلحة في النظام الجديد».[12] فإيقاع الخصام بين قوة إقليمية وأخرى قد يحقّق مكاسب مؤقّتةً، لكنه يخلق أنماطاً من الفوضى وعدم الثقة والتوتّر لاتخدم مصلحة أحد على المدى الطويل.

شجّعت الولايات المتحدة المواجهة بين الدول العربية وبين إيران منذ الثورة الإسلامية في ذلك البلد في العام 1979. وقد أدّت هذه السياسة إلى تصعيد التوتّر وسباقات تسلح، وبروز قادة يمينيين في إيران وإسرائيل. ولايمكن للولايات المتحدة أن تتجاهل القضايا الأمنية الرئيسة في المنطقة، مثل المسألة النووية الإيرانية. ومع ذلك، عليها النظر في تشجيع المزيد من التواصل والحوار بين حلفائها العرب وإيران. وبما أن الولايات المتحدة تشجع عملية السلام بين العرب وإسرائيل، وتهدف إلى ترسيخ إطار إقليمي بينهم في مرحلة مابعد السلام، فيما هي تعترف بالهواجس الأمنية لجميع الأطراف المعنية، فإنه ينبغي عليها أن تدرس كذلك تشجيع المزيد من التواصل بين حلفائها العرب وإيران لتخفيف التوتر في مابينها والتوصّل في نهاية المطاف الى تفاهم أو معاهدات تخدم المصالح المشتركة.

بغضّ النظر عن سياسة الولايات المتحدة في مايتعلّق بالمسألة النووية الإيرانية – سواء تابعت التفاوض أو قرّرت التصعيد أو المواجهة – فإن تشجيع المزيد من الحوار الإقليمي من شأنه أن يشجّع

الاعتدال في السياسة الإيرانية، ويثبط السلوك العدائي من جانب طهران.

لقد حاول الرئيس الأميركي باراك أوباما التفاوض مع إيران عندما تسلّمت إدارته مقاليد الحكم، لكن هذه التوجّهات تغيّرت منذ الانتخابات الإيرانية المثيرة للجدل في حزيران/يونيو 2009، وبعد أن اتضح أن إيران لاتستجيب إلى العروض الأميركية. ومع ذلك، فإن إدارة أوباما لاتزال على استعداد للتعامل مع طهران حتى في الوقت الذي تسعى فيه إلى فرض عقوبات عليها. ضغط أوباما على العرب للتعامل مع إسرائيل، لكن لم يكن ثمة أي ضغط أميركي مماثل على تركيا أو حلفاء أميركا العرب للدخول في حوار جاد مع إيران. على واشنطن أن تدرك أن الحوار بين تركيا والمشرق العربي وإيران يعزّز الاستقرار الإقليمي (وبطريقة غير مباشرة، مصالح الولايات المتحدة). كلّ من تركيا والعرب على حدّ سواء مصرّ على ألا تمتلك إيران أسلحة نووية. من المُرجَّح للحوار الإقليمي أن يساعد في تخفيف حدّة التوتّرات الإقليمية، وأن يشجّع على استكشاف المصالح المشتركة. يمكن لمزيد من الحوار أن يساعد في تهدئة السياسة الخارجية الإيرانية، وردع هذه الدولة عن القيام بخطوات خطرة، عن طريق الحوافز (الايجابية والسلبية)، في حين أصبح عزل أو احتواء إيران بشكل فعّال صعباً للغاية بعد غزو العراق وانهياره.

المزيد من التواصل لايعني الضعف أو الاسترضاء، كما أنه لايحول دون استخدام العقوبات أو اللجوء إلى خيارات أخرى. وثمة نقاط أخرى للصراع في العالم، مثل الوضع بين العرب وإسرائيل، تم فيها استخدام أطر الحوار والتواصل على الرغم من استمرار التوترات وتكرار الحروب.

ينبغي أن تكون لدى قوى خارجية أخرى، ولاسيما أوروبا وروسيا والصين والهند، مصلحة أكبر في التقدّم نحو التعاون والاستقرار الإقليمي. فهي تعارض امتلاك إيران أسلحة نووية، وستعاني كثيراً من أي نزاع مسلّح من شأنه أن يعوق تدفق الطاقة، وستكون سعيدة لرؤية تقليص وجود الجيش الأميركي في المنطقة. معظم هذه القوى تدرك أن الوجود العسكري الأميركي أمر لامفرّ منه في المستقبل المنظور، لكن التعاون الإقليمي، وضمن معايير مقبولة دولياً (على سبيل المثال، في مايتعلّق بالمسألة النووية الإيرانية)، يمكن أن يقلّص ذلك الوجود. أوروبا وروسيا والصين والهند يجب أن تشجّع اللاعبين الإقليميين على استكشاف هذا الحوار والتعاون، وينبغي كذلك أن تشجّع واشنطن على تجاوز السياسة الموروثة حيال الخليج التي تقول بتشجيع الانقسام وإدارة الازمات الناجمة عبر التواجد العسكري الأميركي الكثيف .

المراجع:

Mustafa Aydin and Damla Aras ،Political Conditionality of Economic Relations Between Paternalist States: Turkey's Interaction With Iran، Iraq، and Syria،» Arab Studies Quarterly، vol. 27، nos. 1 and 2، (Winter-Spring 2005).

Anoush Ehteshami، "Competing Powerbrokers of the Middle East: Iran and Saudi Arabia،" Emirates Occasional Papers Series no. 67 (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research)، 2008.

Mehran Kamrava، "Iran's Regional Foreign and Security Policies in the Persian Gulf،" in the Center for International and Regional Studies، The International Relations of the Gulf – Summary Report (Doha، Qatar: Georgetown University School of Foreign Service in Qatar، 2009).

Louise Fawcett and Andrew Hurrell، eds. Regionalism in World Politics: Regional Organization and International Order (New York: Oxford University Press، 1995).

Fred H. Lawson، Constructing International Relations in the Arab World (Palo Alto، California: Stanford University Press، 2006).

James Lindsay and Ray Takeyh، "After Iran Gets the Bomb،" Foreign Affairs، vol. 89، no.2، (March/April 2010)، pp. 33–49.

مارينا أوتاوي، «إيران، والولايات المتحدة، والخليج: السياسة الإقليمية المُحيِّرة»، دراسة كارنيغي رقم 105 (واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، برنامج الشرق الأوسط)، 2009.

Marina Ottaway، "Iran، the United States، and the Gulf: The Elusive Regional Policy،" Carnegie Paper no. 105 (Washington، D.C.: Carnegie Endowment for International Peace، Middle East Program)، 2009.

Nimrod Raphaeli، "The Growing Economic Relations between Iran and Turkey،" Inquiry and Analysis no. 414 (Washington، D.C.: Middle East Media Research Institute)، 2008.

Kristian Ulrichsen، "Gulf Security: Changing Internal and External Dynamics،" working paper (London: London School of Economics، The Centre for the Study of Global Governance، Kuwait Programme on Development، Governance and Globalization in the Gulf States،)، 2009.

Fareed Zakaria، The Post-American World (New York: W.W. Norton & Company Inc.، 2008).

ملاحظات

1 في هذه الدراسة أستخدم «منطقة» للإشارة إلى الشرق الأوسط الذي أعتبر أنه يضمّ البلدان العربية وإسرائيل وتركيا وإيران. وأستخدم مصطلح «منطقة فرعية» للإشارة إلى الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط، التي أضمّ فيها الدول الرئيسة: تركيا، وإيران، وسورية، والعراق، وبلدان مجلس التعاون الخليجي.

2
James M. Lindsay and Ray Takyeh, «After Iran Gets the Bomb,» Foreign Affairs, vol. 89 no.2, (March/April 2010), p. 49.

3 للحصول على عرض ممتاز للميول العالمية نحو النزعة الإقليمية، إضافةً إلى بحث في التاريخ الحديث للنزعة الإقليمية في الشرق الأوسط، أنظر:
Louise Fawcett and Andrew Hurrell, eds. Regionalism in World Politics: Regional Organization and International Order (New York: Oxford University Press, 1995).

4
Uri Dadush, «Regionalism and the Gulf Countries,» presentation at Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2009.

5 الأرقام هي للعام 2008، وهي مأخوذة من البنك الدولي، «قاعدة بيانات مؤشّرات التنمية العالمية، نيسان/أبريل 2010».

6 تم جمعها من تصريحات رسمية وتقارير إخبارية.

7
Nimrod Raphaeli, «The Growing Economic Relations Between Iran and Turkey,» Inquiry & Analysis no. 414, (Washington, D.C.: Middle East Media Research Institute), 2008.

8
Habib Shaikh, «Plan to Link Mecca with Ankara Through Rail Line Gets a Fresh Boost,» Khaleej Times, February 6, 2009.

9 للحصول على بحث في التهديدات الإيرانية لمنطقة الخليج، أنظر:
Kristian Ulrichsen, «Gulf Security: Changing Internal and External Dynamics,» working paper (London: London School of Economics, The Centre for the Study of Global Governance, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, 2009) p. 13.

10
Ian Black, «Bahrain Calls for New Regional Organisation With Israel,» Guardian, October 1, 2008.

11
Joschka Fischer, «The Emerging 'New Middle East.'» Project Syndicate, April 30, 2008, http://www.project-syndicate.org/commentary/fischer25/English

12
Fareed Zakaria, The Post-American World (New York: W.W. Norton & Company Inc., 2008), p. 44.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مركز كارنيغي الشرق الأوسط هو مركز أبحاث مقرّه بيروت في لبنان. أسّسته مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويُعنى المركز بالتحدّيات التي تواجه التنمية السياسية والاقتصادية والإصلاح في الشرق الأوسط العربي، ويهدف إلى تسليط الضوء على عملية التغيير السياسي في المنطقة وتعميق فهم القضايا المعقدة التي تؤثّر عليه. يضمّ المركز كوكبة من كبار الباحثين في المنطقة، فضلاً عن أنه يتعاون مع باحثي كارنيغي في واشنطن وموسكو وبكين وعدد كبير من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا، لتقديم بحوث تجريبية معمقة خاصة بالسياسات المتعلّقة بشأن القضايا الحاسمة التي تواجه بلدان وشعوب المنطقة. ويُوفِّر هذا النهج المميز لصانعي السياسات والممارسين والناشطين في كل البلدان التحليل والتوصيات المعمَّقة بالمعرفة ووجهات النظر من المنطقة، وتعزيز آفاق التصدّي بفعالية للتحدّيات الرئيسية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لاتتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم إلى مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي.
واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارينغي في موسكو أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو إنطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

أوراق كارنيغي
مركز كارنيغي للشرق الأوسط

2010

- **بناء التعاون في الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط**، بول سالم
- **حلّ الدولتين يستوجب وجود حياة سياسية فلسطينية**، ميشيل دن
- **التذرّع بالتظلّمات: القاعدة في شبه جزيرة العرب**، أليستير هاريس
- **هل تصبح القاعدة أفريقيةً في منطقة الساحل؟**، جان بيار فيليو
- **أين صناديق الثروة السيادية من مبادئ سانتياغو؟**، سفين برينت
- **الدولة العربية: هل تدعم التنمية أم تعرقلها؟**، بول سالم
- **الحرب في صعدة من تمرّدٍ محلّي إلى تحدٍّ وطني**، كريستوفر بوتشيك
- **نبذ العنف وتبنّي الاعتدال: نهج المُراجعة في الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد في مصر**، عمرو حمزاوي وسارة غريبوسكي
- **جماعة الإخوان المسلمين المصرية: مشاركة الإسلاميين في بيئة سياسية مُغلَقة**، عمرو حمزاوي وناثان ج. براون
- **التحدي السياسي للحراك الجنوبي في اليمن**، ستيفن داي
- **ماذا سيحدث بعد في اليمن؟ تنظيم القاعدة والقبائل وبناء الدولة**، سارة فيليبس.

2009

- **إيران والولايات المتحدة ودول الخليج: السياسة الإقليمية المحيّرة**، مارينا أوتاوي.
- **بين الحكومة والمعارضة: نموذج التجمّع اليمني للإصلاح**، عمرو حمزاوي.
- **«ترميم النوافذ المتكسّرة»: إصلاح قطاع الأمن في فلسطين ولبنان واليمن**، يزيد صايغ.
- **اليمن : كيف يمكن تجنّب الانهيار المطّرد ؟** كريستوفر بوتشيك.
- **إدارة الثروة السيادية العربية في زمن الاضطراب ومابعده**، سفين بيرنت وبسمة قضماني.
- **الإدارة الأوروبية للصراع في الشرق الأوسط: نحو مقاربة أكثر فعالية**، موريال أسبورغ.
- **الطفرة النفطية في بلدان مجلس التعاون الخليجي** 2002 – 2008 **: تحديات قديمة وديناميات متغيّرة**، إبراهيم سيف.

للحصول على لائحة كاملة لدراسات مركز وبرنامج كارنيغي للشرق الأوسط :
www.CarnegieEndowment.org/pubs